A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.3/52/L.3
19 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٢ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

متابعة السنة الدولية للأسرة

مذكرة من الأمانة العامة

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢١/١٩٩٧، الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار معنون "متابعة السنة الدولية للأسرة"، ويستنسخ فيما يلي نص مشروع القرار.

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٩٢/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية لها والاحتفال بها،

وإذ تسلم بأن الهدف الأساسي لمتابعة السنة الدولية للأسرة يجب أن يكون تعزيز ودعم الأسر في أداء مهامها الاجتماعية والانمائية، وتعزيز مواطن قوتها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإذ تلاحظ أن الأحكام المتصلة بالأسرة، المنبثقة عن نتائج المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات تقدم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن الطرق الكفيلة بتعزيز عناصر السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة كجزء من نهج شامل ومتكامل للتنمية،

وإذ تؤكد أن المساواة بين المرأة والرجل واحترام حقوق جميع أفراد الأسرة مطلب أساسي لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع بأسره،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن السنة الدولية للأسرة[١]، وترحب بالمقترحات الواردة فيه؛

٢ - تدعو الحكومات إلى مواصلة عملها من أجل بناء مجتمعات مؤاتية للأسرة، من خلال أمور منها، تعزيز حقوق كل فرد من أفراد الأسرة، ولا سيما تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل؛

٣ - تؤكد ضرورة أن تتبع منظومة الأمم المتحدة نهجا أكثر تركيزا وتنسيقا إزاء قضايا الأسرة؛

٤ - تطلب إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والقطاع الخاص والأفراد المساهمة بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية؛

٥ - تحث الحكومات على اتخاذ تدابير طويلة الأجل متعلقة بالأسرة على جميع الصُّعد، بما فيها إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية عن الأسرة، وتشجيع الدور الذي تقوم به الأسرة في عملية التنمية، وتدعو الحكومات إلى وضع تدابير ونهج عملية للتعامل مع الأولويات الوطنية في مجال التصدي لقضايا الأسرة؛

٦ - توصي بأن تقوم جميع الجهات المعنية في المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات البحثية والأكاديمية، بالمساهمة والمشاركة في الإجراءات المتعلقة بالأسرة؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل القيام بدور نشط في تسهيل التعاون الدولي في إطار متابعة السنة الدولية للأسرة، وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات بين الحكومات بشأن السياسات والاستراتيجيات الفعالة، وتسهيل تقديم المساعدة التقنية مع الاهتمام بأقل البلدان نموا والبلدان النامية، وتشجيع تنظيم اجتماعات دون إقليمية وأقاليمية وتعزيز البحوث ذات الصلة؛

٨ - تطلب إلى الحكومات تشجيع المتابعة النشطة للسنة الدولية للأسرة على الصعيدين الوطني والمحلي؛

٩ - تعيد تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٧، الذي قرر فيه المجلس أن تكون متابعة السنة الدولية للأسرة جزءا لا يتجزأ من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية الاجتماعية".

- - - - -

(١) A/52/57-E/1997/4.